

التقرير اليومي

2007/3/23

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

مخاطر الردع (الجزء الثاني)

بقلم جيمس روبرت؛ مجلس السياسة الخارجية الأميركية؛ آذار 2007

الردع عبر نطاق الصراع

تتجدد المناقشات حول القدرة النووية لإيران وتتركز على تأثيرات هذه القدرة على نهايات نطاق الصراع، مما يعني احتمال نشوء حرب نووية وفرض الردع والرد النووي. فالردع النووي له وقع على كل مستويات الصراع: النووية، التقليدية، وغير التقليدية. وسواء كان بالإمكان، بنجاح، ردع إيران أم لا عن توظيفها أسلحة نووية في حرب، فقد يكون للقوة النووية الإيرانية الحاضرة تعقيدات حاسمة بالنسبة للأمن الوطني الداخلي، تحديداً منطقة الشرق الأوسط. فالردع على المستوى النووي يمنع نموذجاً واحداً من الصراع، لكنه يصنع، على الأرجح، صراعاً آخرأ بأشكال مختلفة. فقد تكون قوة الردع، خلال الحرب الباردة، قد نالت مصداقية بمنعها مواجهة على المستوى النووي، إلا أن الفترة كانت فترة سلم تحديداً. فالصراعات في فييتنام، أفغانستان، التدخل السوفياتي في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، الغزو الأميركي لغرينادا (الدولة العميلة للسوفييات)، وعدد من الحروب البديلة ونزاعات حرب العصابات والشبكات الإرهابية الدولية برعاية السوفييات، كلها تشهد على مستوى العنف المتدني بالنسبة لما قد يحصل عند الإنتشار النووي تحت المظلة النووية.

وكان صناع القرار الأميركيون والسوفييات قد سعوا أيضاً الى تجنب تصعيد النزاعات المحلية. "كانت الحرب في فييتنام حالة كلاسيكية. فالولايات المتحدة، الأكثر قوة من فييتنام الشمالية والقادرة على هزيمة العميل الشيوعي عسكرياً من دون اللجوء الى أسلحة نووية، إختارت تحديد أسلوبها بحيث أن الحرب كانت دائرة من دون أن يكون هناك هواجس تصعيد قد تشمل، بشكل محتمل، جمهورية الصين الشعبية والإتحاد السوفياتي، أو إتجاه القيادة ربما نحو رد نووي. ولم تسع واشنطن، بحسم، الى هزيمة هانوي، لأن خطر القيام بمجهود كهذا قد يقود الى حرب عامة في جنوب شرق آسيا، وربما في أوروبا حتى. أما في الحالة الأخيرة (أوروبا)، فربما تكون مترافقة بنتائج نووية. وكانت الولايات المتحدة،

في النهاية، مستعدة للقبول بالهزيمة في فييتنام بدل المخاطرة بالتصعيد. فالإستعدادات لتكبد هزائم محلية بدلاً من المخاطرة بعواقب صراع نووي، تُعتبر ديناميكية قوية تؤثر، بشكل متفاوت، على قوى نووية أضعف وأكثر تلوناً وتغييراً. وبناءً عليه، ورغم هيمنة القوة النووية والتقليدية الأميركية عالمياً، فإن الولايات المتحدة يمكن أن تنهزم عندما تواجه بعدو مصمم قادر على إنزال الأذى والتسبب بعنف بمستويات تجدها الولايات المتحدة غير مقبولة أو متعارضة مع أهدافها المطلوبة. وهذا يحدد أحد الأسباب التي تعتبر فيها إيران الأسلحة النووية شيئاً قيماً: جعل إمتداد الصراع قادراً على البقاء بمستوى منخفض بإدخال عنصر الخوف من التصعيد. ولأن كل الفاعلين الذين يمتلكون أسلحة نووية قد يعتبرون أنفسهم في وضع آمن من التصعيد باتجاه حرب شاملة، فإن بإمكانهم أن يحاربوا على مستويات أدنى مع حصانة نسبية. كما قد يكون لدى الولايات المتحدة خيارات أقل لمواصلة سياسة تغيير النظام في إيران، بما أنه من غير الحكمة وضع القيادة الإيرانية الحالية في وضع تكون فيه على شفير الهاوية ولا شيئاً لديها لتخسره بإطلاقها ضربة نووية، أو تكون في وضع يفقد فيه النظام السيطرة على رؤوسه النووية.

إستخدام القوة بمستوى تقليدي

تعتبر الولايات المتحدة، حالياً، القوة العسكرية التقليدية المهيمنة عالمياً. فالإنفاق الدفاعي الأميركي يبلغ حوالي ثلثي موازنة الدفاع الإجمالية لباقي العالم مجتمعاً، كما أنه أكبر بـ 80 مرة من الإنفاق الدفاعي الإيراني. ومنطقياً، يمكن التوقع أن الولايات المتحدة ستنتصر في نزاع تقليدي محض مع أي بلد تقريباً. كما من المرجح أن يكون أي بلد منهزم عسكرياً على يد الولايات المتحدة مستعداً للمباشرة بإصلاح سياسي؛ وبمعنى آخر، القيام بتجربة تغيير النظام. وعلى كل حال، من المستبعد أن تواصل الولايات المتحدة نزاعاً كهذا ضد بلد يمتلك قدرة نووية. ويتساءل المرء ما إذا كانت الولايات المتحدة ستكون قادرة أو مستعدة للإندفاع باتجاه بغداد في العام 2003 في حال كان نظام صدام حسين يمتلك أسلحة نووية. أما مثال كوريا الشمالية، فهو أيضاً بارز هنا. فقلة من الناس قد يطرحوا تدخلاً عسكرياً ضد دولة كيم جونج لي الستالينية، وذلك يعود، إلى حد كبير، إلى النتائج التي لا يمكن التكهن بها إذا ما إستخدمت كوريا الشمالية أسلحتها النووية المفترضة. وهذا يبرهن أن إمتلاك القدرة النووية يستطيع ردع الدول على المستويين التقليدي وكذلك النووي.

إلا أن قوة الردع ليست دائماً متوازنة بشكل متساوٍ. فدولة نووية أكثر تلوناً تسعى إلى مكاسب صغيرة بإستخدام قوة تقليدية، قد لا تواجه عملاً إنتقامياً من الولايات المتحدة، إذا كان الخطر الظاهر لا يستحق ذلك ولا مكاسب حقيقية من ورائه. وبناءً عليه، وعلى المستوى التقليدي، قد يصبح إستخدام القوة أكثر جاذبية لإيران وبنفس الوقت أقل جاذبية للولايات المتحدة. إن إيران المسلحة نووياً قد تشرع بالقيام، مبدئياً، بعمليات تقليدية ثانوية- كالإستيلاء على منصات نفطية في المياه الإقليمية المتنازع عليها أو الضغط بمزاعم لها تتعلق بالممر المائي لشط العرب بإحتلالها قطع أراضي- كطريقة لإختبار الحل الأميركي أو الإقليمي.

أما اليوم، فإن نموذج العمل العسكري التقليدي الإيراني العلني قد يكون سبب الحرب والذريعة لها، أي أنه إستفزاز بإمكان الولايات المتحدة أن ترد عليه بقوة هائلة مبررة. لكن لو كانت إيران قوة نووية، فسيكون على صناعات القرار الأميركيين التفكير بشكل حذر أكثر بكثير حول كيفية الرد ونوعه. فالرد العسكري بحاجة لأن يكون محدوداً لمنع التصعيد. وسواء إعتقدوا، أم لم يعتقدوا، بأن إيران بإمكانها إستخدام أسلحة نووية بالرد على تحركات عسكرية تقليدية للولايات المتحدة وحلفائها، فإن مخططي التحالف عليهم أن يأخذوا إمكانية حصول ذلك بالحسبان. كما عليهم أن يأخذوا بعين الإعتبار ردود محتملة لدول أخرى تمتلك قدرة نووية ولديها مصالح في المنطقة، كالإيرانيين. ومن دون شك، يُعتبر ظرف القرار هذا أكثر تعقيداً وخطراً من أي ظرف آخر واجهه صناعات السياسة خلال أيام الحرب الباردة بين القطبين.

وهناك عدد من القضايا الإفتراضية الظرفية المطروحة في الوطن في هذه المرحلة. أحدها سيناريو مألوف جداً لمخططي الحرب الأميركيين؛ قيام النظام الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وتعرض العالم إلى عملية إبتزاز الطاقة من خلال إستراتيجية "حرمان الدول من الوصول إليها". وحالياً، بإمكان التحالف أن يرد بإرساله إسطول صغير لفتح المضيق بالقوة، مصحوباً، على الأرجح، بحملة جوية عقابية ضد أهداف عسكرية، سياسية أو إقتصادية ذات قيمة عالية. وفي هذا الوقت، لا يكون لدى النظام الإيراني رد فعل فعال.

إلا أن إيران المسلحة نووياً مع صواريخ متوسطة المدى أو أنظمة إطلاق أخرى، قد تعقد موضوع التخطيط الحربي بشدة. إذ قد يكون على مجموعة حاملات الطائرات البقاء بعيداً جداً في عمق المياه الإقليمية. كما أن كثافة الحملة الجوية العقابية يجب وزنها مقابل احتمال سعي إيران إلى مهاجمة أهداف محلية أميركية، بأسلحة نووية ربما. وسيكون على

صناع السياسة أن يتساءلوا عن المدى الذي ستكون الولايات المتحدة قادرة فيه على الإعتماد على شركائها في التحالف في أوروبا، إذا ما كانت تلك البلدان ضمن مرمى الصواريخ الإيرانية ذات الرؤوس النووية.

وفي سيناريو آخر، تشن إيران غزواً برياً من خلال جنوب العراق الى الكويت، وصولاً الى العربية السعودية. وبقيامها بذلك، يكون بإمكان إيران الإمساك والسيطرة على أربع من أصل خمسة أكبر دول من حيث الإحتياطيات النفطية الأعلى في العالم. وبإستيلائها على حقول النفط، لا يكون لإيران مطالب أخرى، وتحافظ على تدفق النفط. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يرد، مع علمه أنّ إيران قد تلتجئ الى الأسلحة النووية إذا ما إستخدمت الإجراءات العسكرية المضادة؟ هل سيتم إتخاذ إجراء عسكري مع خطر إغلاق معظم مصادر التصدير النفطي الشرق أوسطي؟ أم أنّ المجتمع الدولي سيستنتج بأنّ مخاطر اللإستقرار لأصراع أكثر إمتداداً، تسببه الترسانة النووية الإيرانية، قد تم تجاوزها من حيث الأهمية بسبب الرغبة المشتركة والجامعة للمحافظة على التدفق المستمر للنفط.

وفي سيناريو ثالث، تبدأ الثورة الديمقراطية، المنتظرة طويلاً، لتطوّر إيران. إذ تتقلب الجماهير الحاشدة في الشوارع متظاهرة ضد قوانين قاسية متزايدة ومفروضة من قِبَل الحكومة الراديكالية في طهران. وتبدأ مجموعات الطلاب والعمال والليبراليون وبعض وحدات الجيش والشرطة حتى، بالإندماج بقوة ثورية حقيقية. ويرسل النظام، رداً على ذلك، جنود الصدم، البازداران (الحرس الثوري الإيراني) لوضع حد للإضطراب. وفي إجراء صارم على نموذج تيانانمن سكوير، تندفع الدبابات لسحق (حرفياً) الثوريين، الذين يقومون بمناشدة قوى التحالف القيام بالتدخل. وفي محيط غير نووي، بإمكان الولايات المتحدة إعطاء الثورة الأوكسجين والدعم والمساعدات الأخرى الكافية لتفادي حصول كارثة على الأقل، وربما حتى المساعدة لفرض التوازن لصالح الشعب الإيراني- والقيام بذلك بموافقة أكثرية المجتمع الدولي. أما إذا كان لدى النظام السلاح النووي، فمن المشكوك به أن تخاطر الولايات المتحدة بالتدخل.

كما أنّ المجتمع الدولي قد يعارض فعلياً دعم الحركة الديمقراطية الإيرانية خوفاً من قيام القادة الإيرانيون بشن صراع اللحظة الأخيرة على نموذج الأرماجيدون، إذا ما واجهوا خطة للإطاحة بهم وشعروا بأن لا شيء لديهم ليخسروه.

الأسلحة النووية والإرهاب

على كل حال، سيكون الأمر بمستوى حرب تقليدية حيثما يغلب الشعور بتأثيرات الردع النووي المؤدي لعدم الإستقرار. فخلال الحرب الباردة، ساند الإتحاد السوفياتي حركات حرب العصابات الشيوعية لأجل أهداف إستراتيجية أبعد لموسكو، بمعنى تقصير الصراع التقليدي. وقد ردت الولايات المتحدة أيضاً بإطار عمل حربي محدود مع مبدأ ريغان بدعم حركات التمرد المناهضة للشيوعية. إنّ حروباً بديلة كهذه تُعتبر جذابة بالنسبة للقوى النووية، لأنها لا تملك فرص تصعيد كبيرة، ولأنها لا تشمل عمليات نشر للجيش على مستوى كبير ومكلف، ولأنها تسمح بالمحافظة على إمكانية إنكارها المعقولة ظاهرياً.

وكانت إيران، ولوقت طويل، دولة راعية للجماعات الإرهابية البديلة، وأكثرها لفتاً للإنتباه حزب الله في لبنان. وكانت الولايات المتحدة قد وقعت في شرك مخالب القط الإيراني خلال التدخل الأميركي ما بين عامي 1982-1984 في لبنان؛ يُعتقد عموماً بأنّ حزب الله كان القوة التي وقفت خلف تفجيرات 1983 لثكنات المارينز والسفارة الأميركية في بيروت، وكذلك عملية خطف وقتل وليام باكلي، رئيس قسم CIA، وأميركيين آخرين (وقد أنكرت إيران وكذلك حزب الله عدداً من هذه التهم، وهو ما ينسجم مع إمكانية الإنكار المعقولة ظاهرياً). ولا يزال حزب الله أحد أكثر الأدوات الإيرانية فاعلية للتأثير على الأحداث في المنطقة. ومن المعروف عن المجموعة أنها تمتلك إمتدادات عالمية.

إنّ ميل إيران لإستخدام الإرهابيين وجماعات أمامية أخرى لمواصلة مصالحها يُستبعد أن يزول مع الحدث الطارئ، أي القنبلة الإيرانية. وفي الواقع، سوف يتزايد ذلك مع شعور النظام بالأمان، بشكل متزايد، من عمل إنتقامي بارز. ولذلك، فإن على المرء أن يتوقع إرتفاعاً بالهجمات الإرهابية وأنشطة التمرد في مناطق يكون لإيران مصالح فيها.

أما بما يتخطى ما يستطيع التأثير المحرّك للردع النووي إمتلاكه بخصوص صراع منخفض الشدة، فهناك احتمال إستخدام الإرهاب، أيضاً، كأنظمة إطلاق لشحنات نووية متفجرة خارج إطار عمل الردع. وهذا ما يُدعى بـ "تأثير الصلة المترابطة" للدول المارقة، أسلحة الدمار الشامل والجماعات الإرهابية، والذي كان الدعامة الفكرية الأساس لقرار مواصلة تغيير النظام في العراق.

إنّ منطق "الصلة المترابطة" هو أنه يحبط قوة الردع بإزالته المحاسبية من المعادلة، إذ لا يمكن تحميل دولة ما المسؤولية على ضربة نووية هجومية ما لا يمكن ردعها؛ فالإنتقام النووي لا معنى له في سياق إستهداف مجموعة إرهابية ما، تحديداً تلك التي تعتنق فكرة الشهادة.

وبمقارنة إيران مع العراق، فإنّ أركان "الصلة المترابطة" الثلاثة جميعاً لا توحى بالثقة كثيراً. فإيران لديها رغبة محدودة وقدرة متنامية لتطوير أسلحة نووية، كما لديها إستقراراً أقل بكثير وروابط قديمة وممتدة مع جماعات إرهابية دولية لديها إمتدادات عالمية.

وكان مفهوم الصلة المترابطة قد تم التقليل من أهميته من قِبَل بعض الذين يعتقدون بأن ليس هناك من نظام يمكن أن يضع أسلحة نووية بأيدي إرهابيين بسبب الخوف من فقدان السيطرة على الأسلحة، وربما إستخدامها ضد أهداف أخرى أو حتى ضده هو نفسه. لكن لا يلزم كثيراً من الخيال لتشكيل عملية مراقبة إزاء سوء الإستخدام، كوضع شيفرات أو مفاتيح للأسلحة، بحيث لا تكون متوفرة للجماعة البديلة حتى يكون السلاح قد وصل الى مرحلة التوافق عليه وجاهز للتفجير. إلا أن من المحتمل أنّ تحصل الجماعات الإرهابية على الأسلحة النووية من خلال الرشوة أو سرقة من إيران أو بلدان مشابهة أقل تطوراً لها برتوكولات أمنية نووية مثيرة للتساؤل.

إنّ هذا الإحتمال لوحده يظهر تأثير اللاإستقرار لإنتشار الأسلحة النووية، أكثر الأسلحة تدميراً للإنسانية، إذا ما وضعت، تدريجياً، برعاية حكومات محل تساؤل من ناحية إمكانية الإعتماد عليها، إقتصادها، وخبرتها. وسواء كان سيناريو "الصلة المترابطة" مفعلاً بواسطة التخطيط أم بالحماقة وعدم الكفاءة، فإنّ النتائج ستكون مدمرة بشكل مساوٍ. إنّ الشكوك المطروحة في النظام الدولي هي بسبب إحتمال وجود دولة "الصلة المترابطة" القادرة تماماً في إيران. وقد قاد ذلك الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أوائل العام 2006 الى الإعلان بخطاب له بأنّ "قادة الدول الذين قد يستخدمون الوسائل الإرهابية ضدنا... يجب أن يفهموا بأنهم قد يعرضون أنفسهم لرد صريح وأكيد ومناسب من جانبنا". وبقيامه بذلك، كان الرئيس الفرنسي يحاول إرجاع قوة الردع الى المعادلة الإستراتيجية بتهديده إيران. إذ قد يتم تحميل طهران (أو دول أخرى راعية للإرهاب)، بشكل أساسي، المسؤولية عن أية ضربات بأسلحة الدمار الشامل ضد الأرض الفرنسية من قِبَل جماعات بديلة.

من الذي يمكن رده؟

يجب الإشارة بأنّ هناك إطار عمل ردعي نووي مستحسن وأكثر متانة من ذلك الذي للتدمير المؤكد المتبادل (MAD)، وهو إمتلاك أحد الفريقين لأسلحة نووية دون الآخر. إنّ إطار العمل المستحسن هذا موجود الآن في الولايات المتحدة ودول أخرى تمتلك القوة المتفوقة. وسيكون من غير المنطقي بالنسبة للولايات المتحدة وقوى نووية أخرى المساعدة ببناء نموذج بديل، بحيث تصبح كل البلدان أقرب للتكافؤ الوظيفي.

أما القضية المطروحة الآن، فليست حول ردع إيران ما إن تطور أسلحة نووية. فالسؤال الأكثر بروزاً هو: الى أي مدى ستصل إيران المسلحة نووياً بردها بقية دول العالم؟ هناك نقاط مسجّلة لسيناريوهات قصيرة محتملة لحرب نووية تبرهن أنّ الردع على المستوى النووي لا يترجم أوتوماتيكياً الى إستقرار بمستويات صراع أكثر تدنياً.

وبالواقع، إنه يقود الى عدم إستقرار دائم، بما أنّ الأنظمة تواصل نزاعاتها بوسائل أخرى معتمدة على أوراق إعتمادها النووية لردع الولايات المتحدة، أو أي قوة أخرى، عن إستخدام إجراءات (عسكرية) حاسمة. لذلك، فإنّ السماح، بحذر، للنظام الإيراني بارتداء عباءة الثورة النووية قد يكون فعل تقاعس إستراتيجي كارثي وعمل سيجعل العالم أكثر خطراً بكثير.